

تكمُن في تحرير القسائم وإجراء تسوية مع حملة الصكوك واستخدام فائض الأصول واسترجاع بعض المخصصات

العوضي يعرض على مساهمي «الأهلية» 5 حلول لإنقاذها من شبح التصفية

لنا وضع مسار جديد للشركة الشركة الأهلية القابضة عبدالله عبد السلام العوضي 5 حلول مناسبة لخرول الشركة من مازقها الحالي خلال الجمعية العمومية العادية (المؤجلة) التي عقدت صباح امس بعدد محدود من المساهمين تتضمن، أولا: تحرير القسائم السكنية التابعة للشركة بخبران من قيد الرسم من خلال صدور حكم نهائي بعدم سريان الرسوم عليها، ثانيا إجراء تسوية مع حملة الصكوك بما يصيب من مصلحة الشركة، ثالثا استخدام فائض الأصول لإجراء تسوية مع الدائنين الآخرين، رابعا بيع ما تبقى من القسائم، خامسا استرجاع بعض المخصصات لتعزيز حقوق المساهمين قدر الإمكان، مبينا انه بعد استيفاء الشركة من تلك التدابير ستستعيد الشركة نشاطها من جديد وتحرر من مخالفتها التي نص عليها قانون الشركات.

وبحثت الجمعية العمومية للشركة جميع بنود جدول أعمالها الـ 8 على مدار ما يزيد عن ساعتين أبرزها مناقشة قرار هيئة أسواق المال بإلغاء إدراج الشركة من سوق الكويت للأوراق المالية، علما بان الشركة قد تقدمت بتظلم رسمي للهيئة جراء ذلك القرار وتم رفضه، كما تمت الموافقة على عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

وأكد العوضي في تقرير مجلس الإدارة السنوي ان الشركة استمرت في تسجيل خسائر للسنة الخامسة على التوالي، حيث بلغت خسائرها الحالية 13,3 مليون دينار، الأمر

الشركة من التداول. خطة التسوية

وحول المباحثات مع دائني الشركة، قال العوضي إن «الأهلية القابضة» شرعت في عقد مباحثات مع اولى مجموعات الدائنين، أي حاملي الصكوك، في اواخر 2008، وتم إجراء مباحثات مماثلة مع مجموعات الدائنين الاخرى في شكل محادثات ثنائية طوال عام 2009 ولغاية 2011، بحيث ركزت جميع الجهود السابقة في اعادة هيكلة دفعات لواءمة التدفقات النقدية المتوقعة بشكل أفضل. وتابع قائلا إنه نظرا إلى عدم تطور الانعاش الاقتصادي المحلي، واستمرار حالة عدم الوضوح فقد قررت الشركة اتباع أسلوب مختلف في المباحثات، افضى الى قيام الشركة بتعيين «اتش إس بي سي» كمستشار لعملية اعادة هيكلة الدين، وخلال شهرين من تعيينه كمستشار، قام «اتش إس بي سي» بالتعاون مع ادارة الشركة، بوضع خطة لسداد الدين تم اعتمادها من مجلس الادارة في مايو 2011، وتم تقديمها لاحقا الى الدائنين في عدة مناسبات كما في يونيو 2011. وأوضح ان ملخص الخطة انها تدعو الى عملية تسوية من خلال مقايضة الأصول مع جميع دائني الشركة الأهلية القابضة وشركتها التابعة الرئيسية، و«أريبيكو القابضة»، وبموجب تلك الخطة، يتم إعطاء الدائنين محفظة من الأصول العقارية ساداً لجميع التزاماتهم القائمة، لتصبح الشركة الأهلية القابضة شركة خالية من الديون، مبينا ان مجلس ادارة الشركة راي أن هذا الأسلوب سيعدو باعظم منفعة على مساهميننا، وسيتيح

المسال، وفي هذا الصدد، طلبت الشركة رأيا محايدا من مكتب محاسبة يتمتع بسمعة طيبة، وهو مكتب «كي بي إم جي»، وبناء على ذلك الرأي وافقت وزارة التجارة والصناعة على تخفيض رأس المال بنسبة 40٪، فقط، بدلا من التخفيض بنسبة 80٪، والتي كانت مقترحة في الاصل، اما هيئة اسواق المال، فقد رفضت المقترح الذي وافقت عليه وزارة التجارة والصناعة، ورغم تقدم الشركة الى هيئة اسواق المال بالتماس لإعادة النظر في موقفها ومنح الشركة فترة اضافية للمهلة المحددة لتصويب المخالفة بانعقاد الجمعية العامة غير العادية للنظر بمخالفة المادة 302 من قانون الشركات وان تكون الفترة المضافة للمدة المحددة بنفس مقدار الوقت المستهلك بين وزارة التجارة والصناعة والهيئة الا ان هيئة اسواق المال رفضت هذا الطلب.

وأكد انه من غير المعقول والمقبول ان تستهلك الجهات الرقابية وقتا طويلا للنظر بجدول أعمال الجمعية غير العادية دون التوصل لرأي توافقي فيما بينهم مع خصم الوقت المستهلك من طرفهم من المهلة المحددة لنا منهم، ومن خلال اتباع اجراءات التظلم المنصوص عليها في القانون رقم 8 لسنة 2010 الذي يحكم أعمال الهيئة، وعليه فقد تم رفض التظلم وقامت الهيئة بنشاط الشركة من سوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ 25 مارس 2013، لافتا إلى سعي الشركة لدى الهيئة لإيجاد حل للمسألة، حيث تعكف حاليا الشركة على النظر في تقديم تظلم آخر الى الهيئة للعدول عن قرارها بنشاط

العوضي أنه بموازة الدعوى القضائية، فقد أصدرت ادارة الفتوى والتشريع بتاريخ 22 يناير 2013 رأياها بعدم سريان الرسم المحدد بالقانون رقم 8 لسنة 2008 على قسائم الشركة السكنية في الخيران.

النشط من البورصة

وفيما يتعلق بالإجراءات الرسمية التي تمت قبل عملية شطب «الأهلية القابضة» من سوق الكويت للأوراق المالية، قال العوضي إن الشركة كانت قد خالفت أحكام المادة 302 من قانون الشركات التجارية، (المادة 171 من القانون القديم)، كما في 31 ديسمبر 2011، حيث تجاوزت الخسائر المتراكمة 75٪ من رأسمال الشركة، وبناء على ما تم اقراره في توجيهات وزارة التجارة والصناعة وهيئة اسواق المال، فقد تمت الدعوة الى انعقاد الجمعية العامة غير العادية للمساهمين لتخفيض رأس المال بهدف اطفاء الخسائر المتراكمة في أغسطس 2012، وتم تاحيل اجتماع الجمعية العامة غير العادية مرتين بسبب عدم اكتمال نصاب الانعقاد، الأمر الذي ادى الى استمرار مخالفة الشركة للمادة 302 من قانون الشركات التجارية.

تخفيض رأس المال

وبين أنه باستشعار عدم رغبة المساهمين في اعتماد التخفيض المقترح لرأس المال المقرر بنسبة 78٪ أخذت ادارة الشركة عهدا على نفسها بكسر الحاجز النفسي الذي يواجهه المساهمون، وذلك بالتقدم الى الجهات المعنية للموافقة بتخفيض رأس المال بمقدار 40٪، سعيا وراء تصويب مخالفة المادة 302 الخاصة بتخفيض رأس



عبدالله العوضي مترسا الجمعية العمومية

الذي أدى الى تخفيض اجمالي حقوق المساهمين إلى 11,5 مليون دينار. وأشار الى ان المصدر الرئيسي للخسائر لايزال يأتي من ارتفاع تكاليف التمويل البالغة 5,8 ملايين دينار على الدين المخصص لرسوم الأراضي السكنية وفقا للقانون رقم 8 لسنة 2008 والذي يبلغ 3,5 ملايين دينار في 2012، بالإضافة الى انخفاض قيمة استثمارات الشركة العقارية في الخيران بمقدار 2,4 مليون دينار. وذكر انه بصدد قانون الشركات الجديد رقم 25 لسنة 2012 فإن القانون رقم 9 لسنة 2008 لم يعد ساريا، اذ ان القانون كان قد صدر لتعديل قانون الشركات القديم رقم 15 لسنة 1960، وبالتالي وبعد صدور قانون الشركات الجديد يكون القانون القديم ملغى مع تعديلاته، ومن هنا فإن «الأهلية القابضة» تعمل حاليا من أجل تجاوز آثار الأزمة التي وقعت جراء التفسير والتطبيق غير السليم للقانون رقم 8 لسنة 2008 وتبعاته.

«هيئة الأسواق»

رفضت قرار «التجارة»

بتخفيض رأس المال

بنسبة 40٪ وقامت

بنشاط الشركة

من البورصة

مستمرون في

مفاوضاتنا مع حاملي

الصكوك لتسوية

الالتزامات على أن

يعقب ذلك الإفراج

عن الأصول المتبقية

المرهونة لصالحهم

وأكد العوضي في تقرير مجلس الإدارة السنوي ان الشركة استمرت في تسجيل خسائر للسنة الخامسة على التوالي، حيث بلغت خسائرها الحالية 13,3 مليون دينار، الأمر

«الأهلي» يحصد أفضل تطبيق للخدمة الهاتفية في الشرق الأوسط

كما أكد توفيقى التزام البنك بتطوير وتحديث قنوات الاتصال مع العملاء لتلبي احتياجاتهم، موضحا ان خدمة «أهلا أهلي» الهاتفية تقدم للعملاء العديد من الخدمات مثل سداد مستحقات بطاقات الائتمان، طلب كشف حساب، الاستفسار عن الرصيد والضرائب، «خدمة أهلا أهلي» الهاتفية توفر وتسهل لعملائنا إنجاز معاملاتهم الإيجابية عن استفساراتهم بكل سهولة في أي وقت ومكان، حيث نولي جانب الراحة والرضا كبير اهتمامنا إضافة إلى الأمن والسرية والخصوصية التي توفرها لعملائنا».

صرح رئيس إدارة قنوات الاتصال عثمَان توفيقى، قائلا: «ان هذه الجائزة تعكس وتعتبر عن طموحنا الدائم لتقديم حلول متعددة المزايا وضرورة تقديم أفضل الخدمات لعملائنا الكرام والتواصل الفعال معهم، وهو المبدأ الذي يشكل جوهر استراتيجيتنا». وأضاف: «خدمة أهلا أهلي» الهاتفية توفر وتسهل لعملائنا إنجاز معاملاتهم الإيجابية عن استفساراتهم بكل سهولة في أي وقت ومكان، حيث نولي جانب الراحة والرضا كبير اهتمامنا إضافة إلى الأمن والسرية والخصوصية التي توفرها لعملائنا».



جانب من تسليم الجائزة

1899899 على الجائزة. وقام مدير الخدمة الهاتفية في البنك الأهلي الكويتي كوبيوس كروز ومسؤول الخدمة الهاتفية نواف الخريف بتسلم الجائزة نيابة عن البنك، وبهذه المناسبة

حصل البنك الأهلي الكويتي على جائزة أفضل تطبيق للخدمة الهاتفية في الشرق الأوسط من شركة انسايت وذلك على مستوى البنوك وشركات الاتصالات والطعام والشركات الأخرى التي تقدم لعملائها الخدمة الهاتفية، حيث أقيم حفل التكريم يوم الثلاثاء الماضي في فندق كراون بلازا - دبي.

ويؤكد هذا التكريم على الجهود المستمرة والخفية التي يبذلها البنك الأهلي الكويتي وسعيه الدؤوب لتقديم خدمات وحلول متكاملة ذات قيمة عالية، وهو ما ظهر في حصول خدمة أهلا أهلي الهاتفية

«الدولي» يسلم الذهب للفائزين في المرحلة الأولى من «بطاقات فيزا الدولي.. بوابتك لربح الذهب»

أعلن بنك الكويت الدولي عن تسليم جوائز الذهب لعملائه الفائزين في السحب الأول لحملة التسويقية والترويجية «بطاقات فيزا الدولي.. بوابتك لربح الذهب» والتي أطلقتها مكافأة لعملائه من حملة بطاقات فيزا الدولي. حيث فاز بالجائزة الأولى ومقدارها ربع كيلو ذهب الظفيري، الفائز السادس رائد محمد سعود الشايجي. وبهذه المناسبة، أعربت مديرة عام الإدارة المصرفية للأفراد في بنك الكويت الدولي انتصار السويدي عن سعادتها للاقبال الكبير الذي شهدته المرحلة الأولى من حملة البنك «بطاقات فيزا الدولي.. بوابتك لربح الذهب»، ومفحة تفاعل العملاء الحيوي مع الحملة، لاسيما ان فرصة الفوز بالذهب مازالت متاحة، وذلك مقابل كل عملية بقيمة 10 دنانير تتم من خلال استخدام بطاقات «فيزا الدولي» داخل الكويت وخارجها، وذلك وفقا للشروط والأحكام، حيث سيشهد سحب الفترة الثانية اختيار 7 فائزين جدد من أصحاب الحظ السعيد.

أعلن بنك الكويت الدولي عن تسليم جوائز الذهب لعملائه الفائزين في السحب الأول لحملة التسويقية والترويجية «بطاقات فيزا الدولي.. بوابتك لربح الذهب» والتي أطلقتها مكافأة لعملائه من حملة بطاقات فيزا الدولي. حيث فاز بالجائزة الأولى ومقدارها ربع كيلو ذهب الظفيري، الفائز السادس رائد محمد سعود الشايجي. وبهذه المناسبة، أعربت مديرة عام الإدارة المصرفية للأفراد في بنك الكويت الدولي انتصار السويدي عن سعادتها للاقبال الكبير الذي شهدته المرحلة الأولى من حملة البنك «بطاقات فيزا الدولي.. بوابتك لربح الذهب»، ومفحة تفاعل العملاء الحيوي مع الحملة، لاسيما ان فرصة الفوز بالذهب مازالت متاحة، وذلك مقابل كل عملية بقيمة 10 دنانير تتم من خلال استخدام بطاقات «فيزا الدولي» داخل الكويت وخارجها، وذلك وفقا للشروط والأحكام، حيث سيشهد سحب الفترة الثانية اختيار 7 فائزين جدد من أصحاب الحظ السعيد.



جانب من تسليم الذهب

الحمد: «الداو كيميكال» أزمة تكشف الخلل في بنية النظام الديموقراطي

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان الأوضاع المالية لا تزال متقلبة في أسواق تداول العملات الأجنبية بسبب المخاوف المتعلقة بصور تقرير العملة الأمريكي المرتقب، وهو الذي قد تسبب بموجة من التقلبات حيايل إمكانية موافقة بنك الاحتياطي الفيدرالي على تعديل برنامج التيسير الكمي، فالأسابيع الأخيرة قد شهدت إقبالا قويا على الدولار الأمريكي باعتبار ان الأنباء الاقتصادية الإيجابية من شأنها أن تشجع البنك الفيدرالي على تعديل حجم عمليات شراء السندات والتي تبلغ 85 مليار دولار شهريا.

ونكر التقرير أن المعطيات الاقتصادية الضعيفة الخاصة بالقطاع الصناعي وبتقرير ADP للتوظيف في القطاع الخاص قد تسبب بموجة من المخاوف في أن يؤثر سلبا على السوق وهو الأمر الذي دفع بالمستثمرين بالتراجع بعض الشيء خلال يوم الخميس الماضي، وارتفع اليورو مقابل نظيره الأمريكي على مر الأسبوع على ضوء المعطيات الاقتصادية الجيدة للقطاع الصناعي في الاتحاد الأوروبي والتي أتت أفضل مما كان متوقعا، كما أن تخوف الجميع من وضع اليورو ليصل إلى أعلى مستوى له خلال فترة الثلاثة اشهر الأخيرة، كما حقق اليورو يوم الخميس الماضي المزيد من الارتفاع بعد ان كشف محافظ البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي عن التحسنات الأخيرة في المعطيات الاقتصادية الخاصة بالمنطقة، هذا، وقد افتتح اليورو الأسبوع عند 1,3000 دولار ووصل إلى أعلى مستوى عند 1,3304 دولار تبعا للاجتماع الذي عقده البنك المركزي الأوروبي. وأشار التقرير إلى ان الجنيه الاسترليني شهد أداء مشابها لأداء اليورو وذلك مقابل الدولار الأمريكي، فقد ارتفع سعر الجنيه كذلك على أثر صدور مجموعة المعطيات الاقتصادية التي أتت أفضل مما كان متوقعا، والتي تراكمت مع مخاوف المستثمرين حيال الموقع طويل الأمد للدولار الأمريكي. فضلا عن ذلك، لم يحدث بنك إنجلترا المركزي أي تغيير على معدل الفائدة الاساسي وعلى برنامج شراء الأصول وذلك خلال الاجتماع الأخير للمحافظين من 10 سنوات.

وقال في ندوة حاضر فيها بديوانية علي دشتي ويتنظيم مجموعة من النشطاء السياسيين ان قضية «الداو» ليست مجرد أزمة اقتصادية،

وإعلان

توزيع الأرباح النقدية

يسر شركة أجيليتي للمخازن العمومية في.ج.ك. أن تعلن عن بدء توزيع أرباح الأسهم النقدية للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31 على النحو التالي:

توزيع أرباح نقدية بنسبة 30%

بواقع 30 فلس كويتي لكل سهم

وذلك اعتباراً من يوم الخميس الموافق 2013/06/13.

فعلى السادة المساهمين الكرام مراجعة السادة/ الشركة الكويتية للمقاصة، إدارة حفظ الأوراق المالية، منطقة شرق، برج أحمد، الدور الخامس وذلك خلال الدوام الرسمي.

ملاحظة: يرجى إحضار بطاقة الأسهم الخاصة بالمساهم وبالهاتف والبطاقة المدنية للأهمية عند الحضور.

للاستفسار: الشركة الكويتية للمقاصة

هاتف: 22464565

Agility A New Logistics Leader

agilitylogistics.com

«الوطني»: أداء متقلب لأسواق العملات الأجنبية بسبب المخاوف المتعلقة بصور تقرير العمالة الأميركي

مارفن كينغ قبل انتهاء ولايته كمحافظ للبنك المركزي، هذا وقد افتتح الجنيه الاسترليني الاسبوع عند 1,5196 دولار ثم وصل إلى 1,5683 دولار ليقفل الاسبوع اخيرا عند 1,5658 دولار. وفي المقابل، ارتفع الين الياباني بشكل ملحوظ مقابل الدولار الأمريكي بسبب المخاوف المتعلقة بسوق العمل الأميركي والتي أثرت بقوة على التداول خلال الأسبوع الماضي، مع العلم ان يوم الجمعة شهد تراجعا كبيرا للدولار الأميركي هو التراجع اليومي الأكبر له خلال السنوات الثلاث الاخيرة مقابل الين الياباني، بسبب تحول المستثمرين عن الأصول التي تنطوي على نسبة مرتفعة من المخاطر والذي أتى قبيل صدور تقرير التوظيف الأميركي بغير القطاع الزراعي. أما الدولار الاسترالي فقد تراجع مقابل الدولار الأميركي خاصة أن البنك المركزي الاسترالي لم يحدث أي تغيير على معدل الفائدة الاساسي، كما صرح البنك المركزي عن استعداده لتقديم المزيد من التيسير الكمي في حال استدعت الحاجة إلى ذلك. وبحسب أحد التقارير الصادرة مؤخرا، فإن النشاط الصناعي في الصين قد تراجع خلال شهر مايو وهو الأمر الذي تسبب بالمزيد من التراجع في سعر صرف الدولار الاسترالي، فقد افتتح الدولار الاسترالي الاسبوع عند 0,9605 وارتفع إلى أعلى مستوى له عند 0,9792 على ضوء المعطيات الاقتصادية الضعيفة الصادرة مؤخرا للقطاع الصناعي الأميركي، إلا ان الدولار الاسترالي سرعان ما خسّر جميع المكاسب المتحققة له هذا الاسبوع ليتراجع إلى أدنى مستوى عند 0,9432 وذلك بعد صدور قرار البنك المركزي الاسترالي، ونكر تقرير الوطني ان تقرير ADP المتعلق بحركة التوظيف في القطاع الخاص والصادر يوم الأربعاء الماضي، أشار إلى أن القطاع قد تمكن من توفير 135 ألف فرصة عمل جديدة خلال شهر مايو، مسجلا ارتفاعا لا بأس به عن شهر أبريل ولكنه لايزال دون الحد المتوقع عند 165 ألف فرصة عمل، وبالتالي فقد وفر القطاع الخاص 113 ألف فرصة عمل جديدة بدلا من 119 ألف فرصة عمل الواردة

في التقرير السابق قبل التعديل. وبين تقرير الوطني ان خلال الأسبوع الماضي تراجع عدد المطالبين للحصول على تعويضات البطالة بحوالي 11 ألف مطالبة ليصبح العدد الاجمالي عند 346 ألف مطالبة، وهو ما يدل على تحقيق نمو اقتصادي معتدل بالرغم من التراجع الحاصل في النشاط الاقتصادي. ونكر التقرير ان عدد العاطلين عن العمل ارتفع بشكل فاق التوقعات خلال شهر مايو بعد ان وصل إلى أدنى حد له خلال السنوات الأربع الاخيرة بسبب ارتفاع عدد الأميركيين المتقنين بسوق العمل، بحيث تمكن الاقتصاد الأميركي وهو الاقتصاد الأكبر في العالم من التكيف مع الارتفاع الحاصل في الضرائب ومع الاقتطاعات في الموازنة الحكومية، فقد ارتفع عدد الوظائف المتوفرة بـ 175 ألف وظيفة جديدة خلال الشهر الماضي بعد ان بلغ هذا العدد 149 خلال شهر ابريل والذي أتى دون الحد المتوقع، أما نسبة البطالة فقد ارتفعت من 7,5٪ إلى 7,6٪ خاصة مع ارتفاع عدد التضمين إلى حجم العجز في البلاد. وقال التقرير ان حجم العجز في الميزان التجاري الأميركي ارتفع خلال شهر ابريل بعد ان وصل إلى أدنى حد له خلال السنوات الثلاث الاخيرة، وهو الأمر الذي يعكس ارتفاعا في المستوردات من السلع الاستهلاكية والمعدات الخاصة بالاستخدامات المنزلية، فقد ارتفع حجم العجز بنسبة 78,5 ليصل إلى 40,3 مليار دولار بعد ان بلغ 37,1 مليار دولار خلال شهر مارس والذي أتى أقل مما كان متوقعا في حينه. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع حجم الطلب على الوتائف الثقالة والسيارات والجهاز الحاسوب المستوردة من الخارج، وهو الأمر الذي يشير إلى ارتفاع نسبة الانفاق لدى الاسر وأصحاب الشركات. وبالتالي فإن ذلك من شأنه أن يساعد الاقتصاد الأميركي وهو الاقتصاد الأكبر في العالم على التكيف مع التدابير الحكومية الأخيرة، مع العلم ان الارتفاع القياسي في السلع الاستهلاكية وفي الصادرات من السيارات وقطع الغيار الخاصة بها تشير إلى ان النمو الاقتصادي العالمي أخذ في الاستقرار.

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان الأوضاع المالية لا تزال متقلبة في أسواق تداول العملات الأجنبية بسبب المخاوف المتعلقة بصور تقرير العملة الأمريكي المرتقب، وهو الذي قد تسبب بموجة من التقلبات حيايل إمكانية موافقة بنك الاحتياطي الفيدرالي على تعديل برنامج التيسير الكمي، فالأسابيع الأخيرة قد شهدت إقبالا قويا على الدولار الأمريكي باعتبار ان الأنباء الاقتصادية الإيجابية من شأنها أن تشجع البنك الفيدرالي على تعديل حجم عمليات شراء السندات والتي تبلغ 85 مليار دولار شهريا.

ونكر التقرير أن المعطيات الاقتصادية الضعيفة الخاصة بالقطاع الصناعي وبتقرير ADP للتوظيف في القطاع الخاص قد تسبب بموجة من المخاوف في أن يؤثر سلبا على السوق وهو الأمر الذي دفع بالمستثمرين بالتراجع بعض الشيء خلال يوم الخميس الماضي، وارتفع اليورو مقابل نظيره الأمريكي على مر الأسبوع على ضوء المعطيات الاقتصادية الجيدة للقطاع الصناعي في الاتحاد الأوروبي والتي أتت أفضل مما كان متوقعا، كما أن تخوف الجميع من وضع اليورو ليصل إلى أعلى مستوى له خلال فترة الثلاثة اشهر الأخيرة، كما حقق اليورو يوم الخميس الماضي المزيد من الارتفاع بعد ان كشف محافظ البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي عن التحسنات الأخيرة في المعطيات الاقتصادية الخاصة بالمنطقة، هذا، وقد افتتح اليورو الأسبوع عند 1,3000 دولار ووصل إلى أعلى مستوى عند 1,3304 دولار تبعا للاجتماع الذي عقده البنك المركزي الأوروبي. وأشار التقرير إلى ان الجنيه الاسترليني شهد أداء مشابها لأداء اليورو وذلك مقابل الدولار الأمريكي، فقد ارتفع سعر الجنيه كذلك على أثر صدور مجموعة المعطيات الاقتصادية التي أتت أفضل مما كان متوقعا، والتي تراكمت مع مخاوف المستثمرين حيال الموقع طويل الأمد للدولار الأمريكي. فضلا عن ذلك، لم يحدث بنك إنجلترا المركزي أي تغيير على معدل الفائدة الاساسي وعلى برنامج شراء الأصول وذلك خلال الاجتماع الأخير للمحافظين من 10 سنوات.